الواقع التنموى في إفريقيا والإستثمار المصرى لتحقيق الأمن الغذائى

الباحث/ محمد السيد بيومى جاب اللّه

قسم الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية- كلية الحقوق- جامعة الزقازيق

مرحلة ما قبل الدكتوراه تحت اشراف

أ.د. احمد إبراهيم دهشان

أ.د. عبد الرحيم الشحات البحطيطى

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التكنولوجيا- كلية الحقوق جامعة الزقازيق- والتنمية جامعة الزقازيق

(ISSN: 2537 - 0758)

الواقع التنموى في إفريقيا والإستثمار المصرى لتحقيق الأمن الغذائى

الباحث/ محمد السيد بيومى جاب الله

الملخص:

تمتلك افريقيا ثروات طبيعية هائلة، وتعد ثانى أكبر قارات العالم من حيث المساحة والتي تمثل نحو ٦% من اجمالى مساحة الكرة الأرضية، وتضم ٥٤ دولة ويصل عدد سكانها نحو مليار نسمة، ويعمل بالزراعة نحو ثلثى سكان القارة حيث تساهم بنحو ٢٠-٦٠% من اجمالى الناتج القومى.

يؤدى التنوع البيئي والمناخى الى جعل القارة من أكبر القارات المؤهلة للتوسع في الإنتاج الزراعى (انتاج المحاصيل بكافة أنواعها، الأخشاب، التمور، الموالح، وغيرها).

وتتوافر بافريقيا ثروة سمكية ضخمة حيث تنتج نحو ٤.٥ مليون طن من الأسماك في مناطق غرب افريقيا.

وتعتبر افريقيا قارة واعدة وتلقب ب "سلة غذاء العالم"، كما انها تعرف تاريخيا بأنها "خزان العالم من الثروات المعدنية"، وهى اكبر قارات العالم من حيث استخراج الثروات الطبيعية.

ولهذا يسعى البحث الى دراسة الواقع التنموى وزيادة الاستثمار المصرى في افريقيا بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

Abstract:

Africa has natural resources, its area is the second largest of the world's continents (6% of the total area of the globe), It consists of 45 countries and has a population of about one billion people, Two-thirds of its population works in agriculture and collects 20-60% of the national product.

The environmental and climatic diversity of the continent helps to migrate with agricultural production (crops- timber- dates- etc.)

Africa has a huge fish wealth, with about 4.5 million tons in West Africa

Africa is a promising continent and has been dubbed the "food basket of the world".

Therefore, the research seeks to study the reality and increase the targeted investment to achieve food security.

تمهيد:

تعد قارة إفريقيا من القارات التى تغيب فيها التنمية نظراً لهشاشة بنيتها السياسية والإقتصادية وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، وقبل الحديث عن واقع التنمية الاقتصادية فى أفريقيا لا بد من تقديم بطاقة تعريفية لثروات القارة ومواردها الطاقوية.

يرى المراقبون ان افريقيا هي مستقبل العالم وان إفريقيا تفتح أبوابها نحو المستقبل الاقتصادى، وتعد افريقيا اغنى قارات العالم بما تملكه من موارد طبيعية مثل النفط والنحاس والماس والبوكسيت واللثيوم والذهب والاخشاب التي تنتج من الغابات الاستوائية.

وتشير التقديرات الى ان ٣٠% من الموارد المعدنية تستخرج من الاراضى الافريقية، ونحو١٢% من النفط المنتج في العالم، بالإضافة الى ان افريقيا تمتلك ثلثى مجموع الاراضى الزراعية غير المستغلة في العالم.

وكل هذه الثروات الطبيعية تعمل على تعزيز فرص النمو وزيادة الاستثمارات والعمل على رفع مستوى المعيشة للأفراد بها.

وتعد إفريقيا ثانى أكبر قارات العالم من حيث المساحة حيث تبلغ نحو ٣٠.٢ مليون كيلومتر مربع، والتي تمثل نحو ٦% من اجمالى مساحة سطح الكرة الأرضية.

إفريقيا من أقدم قارات العالم وتضم ٥٤ دولة، ويصل عدد سكانها نحو مليار نسمة والتي من المتوقع ان يصل عدد سكانها الى ٢.٢٤٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وبذلك تعد ثانى قارة من حيث عدد السكان بعد قارة آسيا، وعلى الرغم من ذلك فإن الفقر فى أفريقيا يعد ظاهرة تجعل القارة مجالاً خصباً للاستثمار.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة في مصر بأن الموارد المتاحه للسكان محدودة مثل نقص مساحة الأرض الصالحه للزراعه والتى تقدر بحوالى ٨.٥ مليون فدان فقط يلتهم منها جزءا ليس بالقليل فى التعديات بالبناء عليها وتبويرها مع ندرة المياه اللازمه لرى الحاصلات الزراعيه وزياده الطلب على السلع الاساسيه وكذلك زيادة معدلات الاستهلاك وتأثيرات التغير المناخى وآثاراها السلبيه فى زيادة الجفاف وتغيير نمط الامطار، الامر الذى يؤدى الى زيادة التصحر، يضاف الى ذلك ارتفاع مستوى التحضر وزيادة الطلب على

(ISSN: 2537 - 0758)

الطاقه نتيجة للتطورات التكنولوجيه التى يشهدها العالم والمجتمع المصرى مما يستلزم بالضرورة البحث لإيجاد مصادر اخرى للطاقه والعمل على تطوير المصادر المتاحه.

كما ان الاعتماد على تصدير السلع الاساسية يؤدى الى تسجيل مستويات منخفضه من التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر ويؤدى ايضا الى اضرار جسيمه محتمله على جميع ابعاد التنميه المستدامه، حيث تتسم معظم البلدان الناميه التى تعتمد على تصدير السلع الاساسيه او استيرادها بإنخفاض التنميه البشريه.

كما تتمثل مشكلة القارة الافريقية فى ندرة استخدام الموارد المتاحة حيث انخفاض معدلات التنمية بها وإرتفاع معدلات الفقر وتزايده بالرغم من توافر العديد من الفرص التى يمكن من خلال استغلالها تحسين مستوى معيشة المواطنين وذلك من خلال تحسينها وبالتالى المساهمة فى تغيير الوضع المتردى ورفع مستوى الدخل القومى وتشغيل الأيدى العاملة وتوفير السلع سواء الغذائية أو السلع الأخرى اللازمة للتصدير وزيادة الدخل منها.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن **السؤال التالي:**

هل تؤدي زيادة الاستثمارات المصرية في إفريقيا إلي تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي لمصر؟.

هدف البحث:

العمل على بيان فرص ومجالات الاستثمار فى دول أفريقيا وتوضيح تلك الدول، حيث يمكن العمل على مزيد من الاستثمار الموجة لتلك المجالات لتحقيق**الأتي:**

أ) العمل على زيادة مساحة الإنتاج خاصة الزراعى فى بعض الدول ذات الثروة من الأراضى والمياه وتوجيهها للإنتاج الزراعى وتحسين المستوى الغذائي والقضاء على الجوع والفقر.

ب) العمل على رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة في القارة من خلال تنمية الثروات وإعادة استخدام العائد لتحسين مستوى معيشة السكان في القارة.

ج) وضع آليات لزيادة حجم التجارة البينية وفتح الأسواق أمام منتجات دول القارة بعضها البعض.

د) توجيه وتدريب وتعليم الموارد البشرية وتحسينها من خلال الصحة والتعليم والثقافة للنهوض بالعنصر الرئيسى للتنمية ورفع مستوى الحياة بها.

هـ) التوسع فى استغلال الأرضي الزراعية المهملة لتحقيق الأمن الغذائي لدول القارة.

ولن يتم تحقيق تلك الأهداف إلا من خلال زيادة توجيه الاستثمارات لتلك المجالات سواء من خلال المؤسسات المختلفة الدولية أو الإقليمية أو القطاعات والاستثمارات الخاصة.

فروض الدراسة:

تواجه الحكومة المصرية تحدياً كبيراً متمثلاً فى القدرة على تحقيق النمو الإقتصادى فى ظل الظروف الراهنة والتى تعتمد فيها على إستيراد أغلب السلع الأساسية بالإضافة إلى ضرورة وضع خطط مستدامة حتى يتحقق الأمن الغذائى المصرى.

وعليه يتمثل فرض الدراسة، في محاولة إختبار صحة **الفرض التالي:**

تؤدي زيادة الاستثمارات المصرية في إفريقيا إلي تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي لمصر.

الطريقة البحثية:

تتمثل الطريقة البحثية فى الإستعراض التاريخى لموارد الدول الافريقية، وتعتمد الدراسة على القرائة الإحصائية لها وإستخدام إسلوب التحليل الإحصائى لتفسير وترجمة إستدلال تلك البيانات والأرقام خلال فترة الدراسة مع إستخدام الإسلوب التاريخي والعرض الجغرافى التوضيحى وإستخلاص النتائج وتحليلها.

مصادر البيانات:

تم الحصول على بيانات الدراسة بالإستعانة **بالمصادر التالية:**

أ- التقارير السنوية لبيانات البنك الدولي.

ب- المراجع العربية والأجنبية المختلفة (الرسائل، والكتب، والدوريات، والتقارير).

ج- الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: (ليستر براون: ٢٠١٦)[٦]

بعنوان: **"الاستيلاء على الأرض جزء من صراع القوى العالمية على الأمن الغذائي":**

أوضحت الدراسة أن بعض الدول تسعى من خلال حكوماتها على إمتلاك نسبة كبيرة من الأراضى الزراعية فى دول أفريقية وتستغلها لتأمين المواد والمنتجات، إلا أن ذلك يخفى حقيقة استنزاف تلك الدول لصالح الدول المستغلة لتلك الأراضى.

(ISSN: 2537 - 0758)

الدراسة الثانية: (أمينة فوزى: ٢٠١٩):

بعنوان: "**أفضل دول الاستثمار**":

حيث أوضحت الدراسة أهم دول أفريقيا وفرص الاستثمار المتاحة بها، موضحة أفضل أماكن الاستثمار لمصر فى تلك الدول وقامت بسرد تلك الدول مثل: موريسيوس، شيسل، ليستو، وزامبيا وغيرها، كما أوضحت مميزات كل دولة والاستثمار بها.

الدراسة الثالثة: (عبد الفتاح حجاب: ٢٠١٨):

بعنوان: "**دراسة قطاعات الاستثمار داخل القارة السمراء**":

أوضحت الدراسة أنه بالرغم من توغل الاستثمارات الأجنبية فى القارة الأفريقية من جانب كل من الصين وتركيا واسرائيل وبعض دول الخليج إلا أن القارة بمواردها وثرواتها الغنية لازالت بكراً للاستثمارات الجديدة منها التعدين والثروة المعدنية ومجال النفط والزراعة والثروة السمكية والعديد من المجالات التى تتميز بها مصر فنياً وعلمياً.

الدراسة الرابعة: (أحمد السيد: ٢٠١٨):

بعنوان: "**سبل تشجيع الاستثمار العربى فى أفريقيا**":

تناولت الدراسة سبل تشجيع الاستثمار العربى فى أفريقيا وتضمنت أن أهم تلك الاستثمارات هى الاستثمارات التكاملية فى قطاعات الانتاج الزراعى والاستثمارات الإنتاجية فى قطاعات البترول والمعادن والسياحة، والاستثمارات الداعمة فى المنشآت الأساسية.

الدراسة الخامسة: (نرمين سليمان: ٢٠٠٨):

بعنوان: "**الاستثمار الزراعى المصرى فى أفريقيا وسبل تحقيق الأمن الغذائي**":

أوضحت الدراسة مجالات الإستثمار الزراعي فى أفريقيا متمثلة فى مجال الثروة السمكية وامتلاك القارة للمسطحات المائية وتميز مصر بالخبرة الفنية والبشرية، ومجال المياه العذبةوكيفية استثمارها والمحافظة عليها واستغلالها فى النشاط الزراعى واستقراره.

الدراسة السادسة: (وليد جاب الله: ٢٠١٨):

بعنوان: "**استثمار وأموال، ترحيب اقتصادي بتأسيس كيان جديد للاستثمار الزراعي فى أفريقيا**":

حيث أوضحت الدراسة أن أفريقيا تمتلك الأراضي الخصبة والمياه الوفيرة ومصر تشترك مع هذه الدول فى الكوميسا وغيرها من التكتلات مما يساعد على زيادة مساهمة

مصر ودورها فى الاستثمارات فى أفريقيا ويحقق لتلك الدول ومصر من الإنتاج، مما يساهم فى تحقيق الأمن الغذائي لهما.

الدراسة السابعة: (بشير فوفانا: ٢٠٠٥):

بعنوان: "**معالم القطاع الزراعى فى سيراليون وأهم مشاكله ووسائل التغلب عليها**":

تناولت الدراسة فيها قطاع الزراعة فى سيراليون وهيكلته وتطوره وأهم المحاصيل التى يمكن إنتاجها مقارنة بكل من نيجيريا وغينيا ومقارنة تلك المحاصيل من ناحية المساحة والإنتاجية مع بعضها مما يتضح معه إمكانية استفادة مصر من تلك المساحات غير المستغلة للمحاصيل التى تمتاز بها تلك الدول، وأيضاً تراجع إنتاجية الهكتار بها.

وأوضحت الدراسة بالرغم من ذلك فإن تلك الدول وخاصة سيراليون بها عجز فى الميزان التجارى الزراعى ووجود فجوة غذائية بها نتيجة تدهور الأراضى الزراعية وكذا الزيادة السكانية بها، والحاجة إلى الاستثمارات وأدى هذا إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى الزراعي، ومن ثم زيادة الاعتماد على الخارج وسوء التغذية ونقص الغذاء.

وأوضحت الدراسة مجموعة من المعوقات التى تسبب ذلك سواء معوقات طبيعية أو معوقات فنية، أو معوقات مالية وإدارية وتمثلت معظم مشاكل قطاع الزراعة فى مشكلة التمويل والرى وغيرها من المشكلات الفنية الزراعية والتى يمكن أن تمتاز بها مصر وتساهم فى حلها وتؤدى إلى زيادة الإنتاج ومضاعفته بل وتحقيق فائض فى بعضها يمكن أن يساهم فى حل بعض مشاكل الغذاء لمصر.

الواقع التنموى في افريقيا:

تعد قارة إفريقيا من القارات التى تغيب فيها التنمية نظراً لهشاشة بنيتها السياسية والإقتصادية وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، وقبل الحديث عن واقع التنمية الاقتصادية فى أفريقيا لا بد من تقديم بطاقة تعريفية لثروات القارة ومواردها الطاقوية.

يرى المراقبون ان افريقيا هي مستقبل العالم وان إفريقيا تفتح أبوابها نحو المستقبل الاقتصادى، وتعد افريقيا اغنى قارات العالم بما تملكه من موارد طبيعية مثل النفط والنحاس والماس والبوكسيت واللثيوم والذهب والاخشاب التي تنتج من الغابات الاستوائية.

(ISSN: 2537 - 0758)

وتشير التقديرات الى ان ٣٠% من الموارد المعدنية تستخرج من الاراضى الافريقية، ونحو١٢% من النفط المنتج في العالم، بالإضافة الى ان افريقيا تمتلك ثلثى مجموع الاراضى الزراعية غير المستغلة في العالم.

وكل هذه الثروات الطبيعية تعمل على تعزيز فرص النمو وزيادة الاستثمارات والعمل على رفع مستوى المعيشة للأفراد بها.

وتعد إفريقيا ثانى أكبر قارات العالم من حيث المساحة حيث تبلغ نحو ٣٠.٢ مليون كيلومتر مربع، والتي تمثل نحو ٦% من اجمالى مساحة سطح الكرة الأرضية.

إفريقيا من أقدم قارات العالم وتضم ٥٤ دولة، ويصل عدد سكانها نحو مليار نسمة والتي من المتوقع ان يصل عدد سكانها الى ٢.٢٤٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وبذلك تعد ثانى قارة من حيث عدد السكان بعد قارة آسيا.

تزخر افريقيا بمعدلات ضخمة فى ثرواتها الطبيعية المختلفة،

وتمتلك افريقيا ثروات زراعية هائلة ويعمل بالزراعة نحو ثلثى سكان القارة حيث تساهم بنحو ٢٠-٦٠% من اجمالى الناتج القومى،

يؤدى التنوع البيئي والمناخى الى جعل القارة من أكبر القارات المؤهلة للتوسع في الإنتاج الزراعى (انتاج المحاصيل بكافة أنواعها، الأخشاب، التمور، الموالح، وغيرها).

وتتوافر بافريقيا ثروة سمكية ضخمة حيث تنتج نحو ٤.٥ مليون طن من الأسماك في مناطق غرب افريقيا.

وتعتبر افريقيا قارة واعدة وتلقب ب "سلة غذاء العالم"، كما انها تعرف تاريخيا بأنها "خزان العالم من الثروات المعدنية"، وهى اكبر قارات العالم من حيث استخراج الثروات الطبيعية.

الإستثمار المصرى فى إفريقيا وتحقيق الأمن الغذائي

لقد أصبح جلياً أن هناك تغيرات واضحة داخل القارة الإفريقية ذات تأثير كبير على كافة الأوجه والمستويات وذلك خلال رئاسة جمهورية مصر العربية للإتحاد الإفريقى مما جعل لمصر مكانة مرموقة وسط أشقائها من الدول الإفريقية، متمثلة فى بناء علاقات وطيده تتسم بالثقة والتعاون المثمر خاصة بعد أحداث عام ٢٠١١ والتى تتثمل فى الإتفاقيات المتددة فى شتى المجالات مع دول القارة.

ويمثل رفع كفاءة الوضع المالي لقارة إفريقيا أولوية قصوى للقيادة السياسية المصرية، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال تعزيز الجهود المستمرة بتطبيق إتفاق المنطقة التجارية القارية الحرة، هذا بالاضافة إلى مساعى مصر لإنشاء مركز الاتحاد الإفريقى لإعادة الإعمار والتنمية فى القاهرة. فقد شهد عام ٢٠١٩ رئاسة مصر للإتحاد

الإفريقى، والذي يمثل نقطة هامة في مسار التعاون المصرى الافريقى والعمل الافريقى المشترك، من خلال إنشاء مشروعات مشتركة للتنمية المستدامة بدول القارة الإفريقية، بين مصر والاتحاد الإفريقى.

ويهدف إصلاح الاتحاد الإفريقى إلى المعالجة الفعالة للتحديات التى تواجه القارة، بينما تحاول مصر إعادة تأسيس نفسها فى منطقة الصحراء الإفريقية لحماية مصالحها الإستراتيجية، فمصر ترى نفسها أنها لديها خلفية من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية الوطنية التى ساعدت فى تنميتها، جعلت لمصر الأولوية للترويج للتجارة داخل إفريقيا، حيث حرصت مصر على زيادة استثماراتها فى إفريقيا لتصل من ١.٢ مليار دولار إلى ١٠.٢ مليار دولار.

ومع تكريس إثنين من الأولويات الرئيسة للشأن الإقتصادى، تحليل رؤية السياسة المصرية مما يشير إلى أن الوضع المالى للقارة يمثل أولوية قصوى لقيادتها، وهو ما يمكن أن يعزز الجهود المستمرة لتطبيق إتفاق المنطقة التجارية القارية الحرة، هذا بالاضافة إلى مساعى مصر لإنشاء مركز الاتحاد الإفريقى لإعادة الإعمار والتنمية فى القاهرة، وإطلاق منتدى حوار قارى رفيع المستوى فى أسوان، مما يساعد المشروعات فى تحقيق السلام والحلول الدائمة للتهجير القسرى والتى تتوافق مع شعار الإتحاد الإفريقى هذا العام.

الدور الإقتصادى المصرى فى إفريقيا

تهتم الحكومة المصرية بتعزيز العلاقات الإقتصادية والسياسية مع إفريقيا مع تبنى الحكومة برنامج الإصلاح الإقتصادى وتحسين مناخ الإستثمار الأجنبى المباشر وإتمام المشروعات الضخمة فى مجال البنية الأساسية والتى ساهمت فى تهيئة المناخ الجاذب للإستثمار.

الدور المصري عربيا وإفريقياً ودولياً

١- الدور المصري عربياً وإفريقياً:

تعد إفريقيا ثانى أكبر مساحة بين قارات العالم وبها ثالث أكبر تجمع سكانى يبلغ نحو ١٢٠٠ مليون نسمة عام ٢٠١٦ تمثل نحو ١٣% من سكان العالم. وأيضا تمثل الدول العربية عشر دول فى إفريقيا هى (مصر، الجزائر، تونس، جزر القمر، جيبوتى، السودان، الصومال، ليبيا، موزمبيق، المغرب)، كما أن كل من اليمن والسعودية ولبنان تربطها علاقات قوية بإفريقيا نتيجة التجارة وتبادل المصالح، والبعد الإفريقى كما أن هناك علاقة أبدية بين كل من مصر والسودان فنهر النيل يغذى البلدين بالحياة بالإضافة إلى التعاون السياسى الأفريقى والذى يعد بعداً هاما فى السياسة المصرية.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويوضح جدول (١) تطور العلاقات المصرية الإفريقية فى التجارة الخارجية المصرية مع إفريقيا وذلك خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٣ حيث يوضح الدور الاقتصادى المصرى فى إفريقيا من خلال التبادل التجارى من صادرات وواردات لتمثل السوق الإفريقية طاقة استيعابية هائلة تتنوع فيها شرائح الطلب وأذواق المستهلك ومستويات الدخل، مما يساعد على زيادة حجم التبادل التجارى بين مصر ودول القارة.

وتعتبر السوق الإفريقية سوقاً واعدة وقاعدة إنتاجية لكل من الصادرات المصرية كما أن تعميق العلاقات المصرية الإفريقية بكافة محاورها يمثل بعدا قوميا واستراتيجيا لمصر وخاصة انها تشمل كافة دول حوض النيل.

قد تلاحظ أن هناك قصوراً بالغاً فى الدراسات الأكاديمية التى تستهدف التعرف على الفرص المتاحة والأسباب الكامنة وراء تراجع دور مصر فى النشاط الاقتصادى مع دول إفريقيا وأيضا توضيح الفجوة ما بين الأوضاع التى يمكن تحقيقها والأوضاع الراهنة ودور ذلك على الاقتصاد المصرى وذلك من خلال تطوير سلسلة المعاملات الإقتصادية.

جدول (١)

الميزان التجارى بين مصر والقارة الإفريقية خلال الفترة (٢٠٠٨ -٢٠١٣) "مليون جنية"

البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١
الميزان	١٣٧	٥٣١	٣٥٨٩	٦٥٢٣	٣٨٣٢	٤٥٨
الصادرات	٥٣٧٧	٣٨٥١	٧٧٧٥	١٢٠٧٧	٩٧٣٩	٩٣٢
معدل	–	٢٨.٤-	١٠١.٩	٥٥.٣	١٩.٤-	٤.٣-
الواردات	٥٢٤٠	٣٣٢٠	٤١٨٦	٥٥٥٤	٥٩٠٧	٤٧٤
معدل	–	٣٦.٦-	٢٦.١	٣٢.٧	٦.٤	–
إجمال الصادرات المصرية	١٤٣٠٢٧	١٣٤٨٧٧	١٥٤٨٥٠	١٨٨٣٥١	١٧٨٥١٢	١٩٧٧٢٠
% للصادرات لإفريقيا	٣.٨	٢.٩	٥.٠	٦.٤	٥.٥	٤.٧

Source: CAPMAS, Statistical year Book–trade, different Issues.

ويلاحظ من الجدول أن حجم الصادرات المصرية لإفريقيا خلال عام ٢٠٠٨ بلغ نحو ٥.٤ مليار جنيه مصرى)، وقد سجلت واردات مصر من إفريقيا ما يقرب ٥.٢

مليار جنيه مصرى)، فى حين بلغ الميزان التجارى حوالى ١٣٧ مليون جنيه مصرى، وارتفع الميزان التجارى خلال الفترة ٢٠٠٨– ٢٠١٣ لصالح مصر، ويلاحظ تذبذب الصادرات المصرية الى إفريقيا خلال نفس الفترة اذ بلغت ادنى قيمة لها فى عام ٢٠٠٩ حيث بلغت حوالى ٣.٨ مليار جنيه مصري، فى حين بلغت أقصى قيمة لها فى عام ٢٠١١ حيث بلغت حوإلى ١٢ مليار جنيه مصري، أيضا تذبذبت فيها الواردات المصرية من إفريقيا خلال نفس الفترة وكانت أدنى قيمة لها فى عام ٢٠٠٩ حيث بلغت حوالى ٣.٣ مليار جنيه مصري، فى حين بلغت أعلى قيمة لها جوالى ٥.٩ مليار جنيه مصرى فى عام ٢٠١٢.

يتبين أن حجم التجارة الخارجية المصرية مع إفريقيا تمثل نسبة لا تزيد عن ٤.٧% من صادرات مصر للعالم ونحو ٣.٢% من الواردات المصرية وبما يمثل نحو ٦.٩% من حجم تجارة مصر الخارجية وهى نسبة متراجعة وضعيفة، ويلاحظ أن الميزان التجارى المصرى الإفريقى كان موجباً خلال فترة الدراسة ٢٠٠٨–٢٠١٣ عكس الميزان التجارى المصرى مع العالم الخارجى والذى كان سالباً أيضا، إيجابية الميزان المصرى الإفريقى متزايدة من نحو ١٣٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٨ إلى نحو ما يقارب ٤.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٣ مما يتطلب العمل على زيادة.

التطور الإقتصادى للمعاملات التجارية المصرية دولياً:

يوضح جدول (٢) تطور التجارة الخارجية المصرية بين مصر ودول العالم خلال السنوات ٢٠٠١–٢٠١٦ من إجمالي قيمة معاملات تمثل ٦٧١٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٠١ إلى نحو ٨٩٦٠٢٩ مليون جنيه عام ٢٠١٦ وبزيادة قدرها ٨١٨٨٧٩ مليون جنيه وبنسبة زيادة ١٢١٩% هى نسبة الزيادة فى التعامل مع العالم الخارجى خلال تلك الفترة وحيث ارتفعت قيمة الصادرات المصرية إلى دول العالم من ١٦٤٩١ مليون جنيه عام ٢٠٠١ إلى نحو ٢٢٤٣٣٧ مليون جنييه عام ٢٠١٦ وبزيادة قدرها نحو ٢٠٧٨٤٦ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ١٣٦٠% قدرها نحو ٢٠٧٨٤٦ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ١٣٦٠% خلال فترة الدراسة، بينما ارتفعت قيمة الواردات من نحو ٥٠٦٥٩ مليون جنيه فى عام ٢٠٠١ إلى نحو ٦٧١٦٩٢ مليون جنيه عام ٢٠١٦ وبزيادة قدرها ٦٢١٠٣٣ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ١٣٢٦%، حيث يتضح أن المعاملات التجارية والعلاقات المصرية الخارجية مع العالم تكون بقيمة سالبة وهى تعبر عن اعتماد الاقتصاد المصرى على الاقتصادى العالمى فى تزويد حاجة الاقتصاد المصرى من السلع والخدمات اللازمة لمختلف المجالات.

(ISSN: 2537 - 0758)

جدول (٢)

التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦) "مليون جنيه"

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى	الرقم القياسى		
				الورادات	الصادرات	الميزان
٢٠٠١	٥٠٦٥٩	١٦٤٩١	- ٣٤١٦٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٢	٥٦٤٨٢	٢١١٤٥	- ٣٥٣٣٧	١١١.٤٩	١٢٨.٢٢	١٠٣.٤٢
٢٠٠٣	٥٦٠٨٣	٣٦٨١٢	- ٢٨٢٧١	١١٠.٧٠	٢٢٣.٢٢	٨٢.٧٤
٢٠٠٤	٧٩٧١٦	٤٧٦٧٨	- ٣٢٠٣٨	١٥٧.٣٥	٢٨٩.١١	٩٣.٧٦
٢٠٠٥	١١٤٦٨٨	٦١٦٢٥	- ٥٣٠٦٣	٢٢٦.٣٩	٣٧٣.٦٨	١٥٥.٣٠
٢٠٠٦	١١٨٣٧٦	٧٨٨٦٤	- ٣٩٥١٢	٢٣٣.٦٧	٤٧٨.٢٢	١١٥.٦٤
٢٠٠٧	١٥٢٥٨٦	٩١٢٥٦	- ٦١٣٣٠	٣٠١.٢٠	٥٥٣.٣٦	١٧٩.٤٩
٢٠٠٨	٢٨٧٧٢٤	١٤٣٠٨٦	- ١٤٤٦٣٨	٥٦٧.٩٦	٨٦٧.٦٦	٤٢٣.٣١
٢٠٠٩	٢٤٩٨٩٥	١٣٤٥٨٥	- ١١٥٣١٠	٤٩٣.٢٨	٨١٦.١١	٣٣٧.٤٧
٢٠١٠	٣٠٠٣٦١	١٥٤٨٥٠	- ١٤٥٥١١	٥٩٢.٩٠	٩٣٨.٩٩	٤٢٥.٨٦
٢٠١١	٣٧١٤٤٥	١٨٨٣٥٠	- ١٨٣٠٩٥	٧٣٣.٢٢	١١٤٢.١٣	٥٣٥.٨٦
٢٠١٢	٤٤١٩٣٦	١٨٦٧٦٩	- ٢٥٥١٦٧	٨٧٢.٣٧	١١٣٢.٥٥	٧٤٦.٨٠
٢٠١٣	٤٥٥٩٩٥	١٩٩٨٨١	- ٢٥٦١١٤	٩٠٠.١٢	١٢١٢.٠٦	٧٤٩.٥٧
٢٠١٤	٥٢٣٣٦١	١٩٥٢٧٦	- ٣٢٨٠٨٥	١٠٣٣.١٠	١١٨٤.١٣	٩٦٠.٢١
٢٠١٥	٥٦٨٩٤٤	١٦٨٠٧٧	- ٤٠٠٨٦٧	١١٢٣.٠٨	١٠١٩.٢٠	١١٧٣.٢٢
٢٠١٦	٦٧١٦٩٢	٢٢٤٣٣٧	- ٤٤٧٣٥٥	١٣٢٥.٩٠	١٣٦٠.٣٦	١٣٠٩.٢٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، نشرة التجارة الخارجية، ٢٠١٧.

ويوضح جدول (٣) التجارة البينية بين مصر وأهم التجمعات الإفريقية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧*.

حيث يتضح أن التجارة البينية بين مصر وتجمع الساحل والصحراء هى الأكبر ثم يليها مجموعة الخمس عشر ثم مجموعة الكوميسيا حيث بلغت متوسط قيمة الصادرات نحو ١٧١٣٤، ١٦٤٨٨، ١٢٥٧٤ مليون جنيه على التوالي وبنسبة ١٢.٤٨%، ١٤.٣٩%، ٨.٢٨% على التوالي خلال فترة الدراسة ٢٠٠٦-٢٠١٧، أما بالنسبة لمتوسط الواردات خلال تلك الفترة فقد بلغت نحو ٦٠٩٣، ٥٤٤٢٥، ٤٩٨٣ مليون جنيه على التوالي للمجموعات السابقة وبنسبة ٣.٢٣%، ٢٨.٤١%، ٣.١٢% ويلاحظ أن غالبية الواردات من مجموعة الخمسة عشر يليها الساحل والصحراء ثم الكوميسا.

جدول (٣)

التجارة البينية بين مصر والتجمعات الإفريقية خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٧ (مليون جنيه)

البيان / السنة	الساحل والصحراء (١)				الكوميسا (٢)				مجموعة الخمسة عشر (٣)			
	الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
٢٠٠٦	٢٠٤٤	١٠.٤	١٢٩٦	٢.٠٠	١٦٢٣	٥.٦	٨٠٠	١.٨	٩١٧٧	٢١	١٢١١٤	٢٠
٢٠٠٧	٤٥٨٦	١٢.٧	١٧٧٩	٢.٧	١٦٨٠	٤.٧	٩٤٣	١.٩	١٢٧٩	٢٠	١٢٩٩٨	٢٨.٥
٢٠٠٨	١٤٤٦	١٦.٩	٣٦٧٦	٣.٧	٨٩.٣٠	١٠.٤	٦٢٦٤	٦.٢	١٧٣٥٤	٢٠.٢	٣٥٦٦٥	٣٥.٦
٢٠٠٩	١٤٤٧٩	١٦.٤	٣٢٤٢	٤.٦	١٠٢٤٤	١١.٧	٣٩٢٨	٤.٨	١٣٢٢٨	١٤.٩	٢٦٦٤٩	٣٢.٦
٢٠١٠	١٨٢٥٨	١٧.٥	٤٤٩٨	٤.٥	١٣٢٧٢	١٢.٧	٥٤٥٤	٥.٤	١٥٣١٨	١٤.٦	٢٦٠٤٣	٢٥.٩
٢٠١١	١٤٦١٢	١٢.٢	٢٦١٢	٢.٨	٩٦٨١	٨.٧	٤٩٧٧	٢.٨	٢٢٠٤٩	١٩.٩	٤٧٩١٦	٢٦.٩
٢٠١٢	١٩٨٥٨	١١.٥	٦٠٠٨	٢.٧	١٥١٤٠	٩	٥٧٢٧	٣.٩	٢١٢١٥	١٢.٧	٥٦٥٧٠	٢٨.٩
٢٠١٣	٢٠٩٧٨	١٢.١	٤٥٠٠	٢.٣	١٦٧٢٥	٨.٥	٤٩٩٤	٢.٥	٢٥٢٥٧	١٢.٩	٥٧٩٤٧	٢٩.٥
٢٠١٤	١٩٩١٨	١٠.٢	٥٥١٦	٢.٤	١٤٥١٠	٧.٤	٥١٥٦	٢.٢	٢٣٩١٣	١٢.٢	٥٩٤١١	٢٦.٠٠
٢٠١٥	١٧٢٩٩	١٠.٤	٧٣٣٧	٣.٢	١٢٧٩٨	٧.٧	٤٥٤٥	٢.٠٠	١٥٢٨٥	٩.٢	٦٤٩١١	٢٨.٠٠
٢٠١٦	٢٤٨١٣	٩.٤	١٣٧٢٠	٤.٤	١٨١٤١	٦.٩	٦٢٢٢	٢.٠٠	١٨٥٢٠	٧.٠٠	٨٨٣١٨	٢٨.٥
٢٠١٧	٤٧٣٢٠	١٠.١	١٨٩٣٠	٣.٥	٢٨١٤٢	٦	١٠٧٩١	٢.٠٠	٣٧٥٩	٨.١	١٦٤٥٢٨	٣٠.٥
المتوسط	١٧١٣٤.٢٥	١٢.٤٨	٦٠٩٢.٨٣	٣.٢٣	١٢٥٧٣.٨٣	٨.٢٨	٤٩٨٣.٤٢	٣.١٢	١٦٤٨٨.٧٥	١٤.٣٩	٥٤٤٢٥	٢٨.٤١

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة البينية مع التجمعات الدولية، ٢٠١٨.

*** وتضم التجمعات الإفريقية الثلاث عدة دول بالإضافة إلى مصر، وهى:**

التجمع الأول: الساحل والصحراء: يضم:

(ليبيا- السودان- مالي- تشاد- النيجر- بوركينا فاسو- غانا- ليبريا- المغرب- نيجيريا- سيراليون- الصومال- توجو- تونس- بنين-إفريقيا الوسطى- ساحل العاج-

(ISSN: 2537 - 0758)

جيبوتى– اريتريا– جامبيا– غينيابيساو– جزر القمر– كينيا– موريتانيا– ساوتومى برنسيب).

التجمع الثاني: الكوميسا (دول شرق وجنوب إفريقيا): يضم:

(كينيا– السودان– موريشيوس– زامبيا– زيمبابوى– جيبوتى– مالاوى– مدغشقر– رواندا– بروندى– اوغندا– إريتريا– جزر القمر– أثيوبيا– الكونغو– ليبيبيا– سوازيلاند– جزر سيشل).

التجمع الثالث: مجموعة الخمسة عشر: يضم:

(الجزائر– نيجريا– كينيا– السنغال– زيمبابوى– سيريلانكا– الهند– أندونيسيا– المكسيك– جاميكا– البرازيل– شيلى– فنزويلا– الارجنتين– إيران– ماليزيا).

مبررات الإستثمار المصرى فى إفريقيا

أدى تحسن مناخ الإستثمار فى العديد من دول إفريقياإلى تدافع كبار المستثمرين والتكتلات الاقتصادية وكبرى الدول العالمية إلى السوق الإفريقية الواعدة والخصبة وتعتبر تلك فرصة سانحة للاستثمار المصرى فى إفريقيا لعدة اعتبارات، ومن **أهمها:**

(١) إفريقيا تقدم نفسها الأن كخيارة أكثر جاذبية لاستقطاب الاستثمارات الخارجية خاصة وأن الأسواق التقليدية تعانى من مشكلات وعقبات متعددة ومتصاعدة بينما السوق الافريقى مازال خام وبكرا ومفتوحا لكل المجالات.

(٢) تمتلك مصر قواعد تنموية وصناعية تؤهلها للانطلاق نحو الأسواق الإفريقية للاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التحديات خاصة فى مجالات قطاع الموارد الطبيعية والمعادن.

(٣) تعتبر إفريقيا هى الامتداد الإقليمى والجغرافى والاستراتيجى لمصر سواء فى شمال إفريقيا أو وسطها وداخل القارة حيث البعد الاستراتيجى الطبيعى والجغرافى والبعد السياسى والاقتصادى والثقافى ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى.

(٤) يمكن لإفريقيا أن تحقق لمصر الأمن الغذائى من خلال توافر الموارد الضرورية للإنتاج الزراعى (نباتى وحيوانى) كالأراضى الخصبة والمياة والمراعى.

(٥) تمتلك مصر الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ عمليات التنمية التى تحتاجها معظم الدول الإفريقية خاصة مجالات السكان والصحة والتعليم والثقافة والجوانب الفنية بالاضافة إلى العديد من الخبرة الفنية فى جميع مجالات الاستثمار حسب كل دولة ومنطقة.

(٦)تتنوع مجالات الاستثمارات الإفريقية فى المجالات المختلفة التالية:

أ) الاستثمارات الاستراتيجية التكاملية وهى مجالات تساهم فى ضمان الأمن الغذائى لمصر وتلك الدول معاً فى قطاعات الإنتاج الزراعى وتوفير الموارد المائية الضرورية للإنتاج.

ب) الاستثمارات الأخرى التى تحقق عائد اقتصاديا وفائضا وحيث تستغل الخبرة المتوفرة لدى مصر فى قطاعات مثل البترول والمعادن والسياحة.

ج) الاستثمارات الداعمة فى إطار المنفعة المتبادلة بين مصر وتلك الدول فى البنية الأساسية ووسائل الاتصالات والنقل والطاقة والكهرباء والتعليم والصحة.

د) يمكن لمصر من خلال الاستثمار توفير المصادر المائية الصالحة للزراعة وللشرب للسكان وتحقيق الامن الغذائى والتصدير.

ومن أهم مبررات الاستثمارات المصرية فى إفريقيا هو تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إفريقيا من خلال تحسين المعاملات الاقتصادية معها والعمل على تعديل مسار واتجاه تلك المعاملات على حساب الدول خارج إفريقيا ولن يتم ذلك إلا بزيادة توجيه الاستثمارات لإفريقيا سواء لمشروعات إنتاج سلع المواد الخام أو التصنيع أو السلع الغذائية والاستراتيجية التى تحتاجها مصر وأيضا تقوم مصر بتوفير ما تحتاجه دول إفريقيا من سلع وخدمات.

الجهود المصرية المبذولة لتحقيق التنمية الإقتصادية مع الدول الإفريقية

يمكن تناول ذلك، من خلال **النقاط التالية:**

١- الإجراءات المصرية لرفع معدل التنمية في إفريقيا:

لقد قامت مصر باتخاذ مجموعة من الخطوات لتعضيض التنمية مع إفريقيا من **خلال الآتي:**

- عمل مشروعات البنية الأساسية وإتمام الكثير منها.
- توفير المناخ الملائم والجاذب للإستثمارات من خلال التشريعات والقوانين والحوافز.
- إنشاء منطقة حرة للتجارة الثلاثية بين تجمعات الكوميسا وشرق إفريقيا والجنوب الافريقى (عدد ٢٦ دولة) وهى أكبر كتلة اقتصادية بالقارة، حيث تمثل نحو ٥٦% من عدد السكان، ٥٠% من الناتج المحلى للقارة، وهى تساهم فى توفير فرص

(ISSN: 2537 - 0758)

الاستثمار الأجنبى والإقليمى من خلال الاستفادة من تخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء (مبدأ المعاملة بالمثل).

- إطلاق العديد من المشاريع الاستثمارية الضخمة ذات الأهداف التنموية لجذب الاستثمارات الأجنبية فى العديد من المجالات.
- توفير بيئة الأعمال الملائمة والاجراءات التحضيرية والاصلاحية مثل إقرار قانون الاستثمار الموحد، الاصلاح الضريبى، وعقد العديد من المؤتمرات الخاصة بالاستثمار.

٢- التكامل الاقتصادى والدخول في تكتلات اقتصادية مع الدول الإفريقية:

يشمل مجموعة الترتيبات التى تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادى بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجارى وتنسيق السياسات المالية والنقدية وتحقيق نوع من الحماية للمنتجات الوطنية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين المناخ الاستثمارى بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة والمساعدة على مواجهة المشكلات والازمات الاقتصادية.

وانطلاقا من رؤية إستراتيجية اقتصادية لمصر تجاه القارة الإفريقية، تم توقيع إتفاق إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تحت اسم "إتفاق التكتلات القارية فى إفريقيا"، فى ختام فعاليات قمة الإتحاد الافريقى بالعاصمة الرواندية كيجإلى فى الحادى والعشرين من مارس ٢٠١٨، حيث وقعت مصر و٤٣ دولة إفريقية ليصل إجمالي عدد الدول الموقعة على الإتفاق إلى ٤٤ دولة ويعتبره المهتمون بشأن التجارة فى العالم الإتفاق الأكبر من حيث الدول المشاركة فيه منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، ويعد وسيلة لزيادة حجم التجارة بين مصر ودول التكتلات الثلاث فى القارة مع تذليل العوائق الجمركية بين البلدان الموقعة على الاتفاق، كونه يضم سوقا يبلغ عدد سكانه ١.٢ مليار نسمة ، وناتجا محليا إجماليا قدره ٢.٥ تريليون دولار، وكذلك يشجع التجارة الإفريقية على التنويع بعيدا عن صادراتها التقليدية من السلع الاساسية خارج القارة، كما أن حجم التجارة الداخلية فى إفريقيا يبلغ ٢٠% فقط.

ويعد الإتفاق فرصة ذهبية للتواجد المصرى بقوة فى عدد دول أكبر وبتسهيلات أفضل تتيح نفاذ بضائع مصنعة بمصر لكافة الدول الإفريقية بخلاف الإتفاقات الاقليمية الأخرى، كما يتيح تحقيق قيمة مضافة للسلع المصنعة داخل مصر ورفع القدرة التنافسية

لتلك السلع وزيادة حركة التجارة البينية والاستفادة من المواد الخام والثروات الطبيعية ويتيح دخول مصر فى شراكات واستثمارات كبيرة مع دول التكتل وحرية كبيرة لحركة رؤوس الأموال والأفراد ورجال الأعمال. بما ينعكس ايجابيا على توفير المزيد من فرص العمل أمام شباب مصر والدول الإفريقية.

وتنتمي مصر فى عضويتها لإثنين من التجمعات الإقتصادية الإقليمية الإفريقية، وهما تجمع الكوميسا وتجمع الساحل والصحراء وذلك من بين ثمان تجمعات إقليمية معتمدة فى إفريقيا.

وشهدت الفترة الماضية نشاطا دبلوماسياً مكثفاً من جانب مصر إزاء تفعيل دورها فى تلك التجمعات والعمل على دعم وتعزيز الاهداف التى تتبناها، ومن أبرز تلك التحركات استضافة مصر لقمة التجمعات الاقتصادية الاقيليمة الثلاثة –**COMESA-SADC (EAC)** بشرم الشيخ فى يونيو ٢٠١٥، بمشاركة رؤساء ٢٦ دولة أفريقية تمثل سوقا يستوعب أكثر من ٥٨% إجمالي الناتج المحلى الإجمالي بقيمة ١.٣ ترليون دولار، و٥٧% من إجمالي سكان إفريقيا.

وكان من أبرز نتائج قمة شرم الشيخ توقيع رؤساء دول وحكومات أعضاء التجمعات الثلاثة على إتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية "إتفاقية شرم الشيخ" من أجل تعزيز حركة التجارة البينية، وزيادة التدفقات الاستثمارية وفتح المزيد من الأسواق، وتعزيز التنافسية، ودعم البنية التحتية لتكون المنطقة رائدة عملية الإندماج الاقتصادى والتجارى على مستوى قارة إفريقيا.

ودخلت مصر العمق الإفريقى فى الستينات وصنعت جهودا سياسية إقتصادية من خلال وجود شركات النصر للتصدير والاستيراد والمقاولون العرب، وبنك القاهرة فى عديد من العواصم الإفريقية بدءاً من كمبالا فى أوغندا وحتى ابيدجان على ساحل العاج، ثم دفعت بعض شركات القطاع الخاص المصرية بإستثماراتها فى الأسواق الإفريقية وهى إستثمارات إتسمت بالتنوع وشملت الصناعات التحويلية والإنتاج الزراعى والطاقة والنقل والتشييد والبناء والخدمات المالية.

وتتمثل أهم التكتلات الإقتصادية التي دخلت فيها مصر مع الدول الإفريقية، في الآتي

(ISSN: 2537 - 0758)

أولاً: **علاقة مصر بتجمع الكوميسا**:

- تأسست السوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا **COMESA** فى نوفمبر عام ١٩٩٣ خلفا لتجمع منطقة التجارة التفضيلية للشرق والجنوب الإفريقى **PTA** الذى أنشئ فى ديسمبر ١٩٨١.
- تم التوقيع على المعاهدة المؤسسة للكوميسا فى ٨ ديسمبر ١٩٩٤، وذلك من قبل ٢٢ دولة أفريقية وكان من المفترض أن يكون ٨ ديسمبر ٢٠٠٨ تاريخاً لإطلاق الاتحاد الجمركى.
- انضمت عدد من الدول إلى الكوميسا منذ نشأتها، ومن أبرزها مصر وليبيا، كما انسحبت من العضوية عدد من الدول ومن بينها: تنزانيا، ناميبيا، موزمبيق، الصومال، مملكة ليسوتو، وانجولا (جمدت عضويتها)

وبذلك تضم الكوميسا فى عضويتها فى الوقت الراهن ١٩ دولة هى: مصر، بوروندى، جزر القمر، جيبوتى، واريتريا، اثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوى، موريشيوس، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، اوغندا، زامبيا، زيمبابوى، الكونغو الديمقراطية، وليبيا.

- تعد الكوميسا أول تجمع اقتصادى إقليمى تنضم إليه مصر حيث انضمت مصر للتجمع فى عام ١٩٩٨.
- شهدت الفترة الماضية دورا رائداً وقيادياً من جانب مصر من أجل تحقيق الأهداف والمبادئ التى يتبناها التجمع، حيث أصبحت مصر من أوائل الدول ضمن قائمة حركة التجارة البينية للتجمع، كما أصبح لمصر استثمارات متزايدة فى عدد من دول الكوميسا.

ثانياً: **مصر وتجمع الساحل والصحراء**:

- تمتع مصر بالعضوية الكاملة في تجمع الساحل والصحراء منذ عام ٢٠٠١، وصدقت على المعاهدة المنشئة للتجمع عام ٢٠٠٦.
- شاركت مصر بفاعلية وبوفد رفيع المستوي ترأسه السيد رئيس الوزراء المصري في القمة الاستثنائية لتجمع الساحل والصحراء في أنجامينا في فبراير ٢٠١٣، كما شاركت مصر في اجتماع وزاري للتجمع بالخرطوم في مارس ٢٠١٤، وهو أول إجتماع وزاري عقب التوقيع علي المعاهدة المنقحة للتجمع في قمة أنجامينا في فبراير ٢٠١٣.

- على الرغم مما يشهده هذا التجمع من مشاكل وعقبات، إلا أن مصر وعدد من دول أعضاء التجمع يقومون بدور بارز من أجل العمل على مواجهة تلك المشاكل والعقبات والعمل على إعادة تفعيل دور التجمع، وخاصة بالنسبة للجوانب الأمنية والسياسية والعمل على مواجهة ظاهرة الإرهاب المتنامية في إقليم التجمع.

ثالثاً: **مصر وتجمع الايكواس**:

- يضم التجمع فى عضويته ١٥ دولة من منطقة الغرب الأفريقى، وتم التوقيع فى يوليو١٩٩٣ على المعاهدة المنقحة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الايكواس) والتى ركزت بصفة أساسية على التنمية الزراعية والصناعية وتحرير التجارة البينية وحرية إنتقال عناصر الإنتاج بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة وإنشاء عملة موحدة.
- تتمتع مصر بصفة عضو مراقب بتجمع الايكواس.

رابعاً: **التجمع الإقتصادي لدول وسط إفريقيا**:

- يلعب التجمع دوراً هاماً في عمليات حفظ السلام في دول الإقليم، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية، وتم اعتماد مصر كدولة صديقة لدى التجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا **(ECCAS-CEEAC)*** في ١٦ يناير ٢٠١٤ الأمر الذي يتيح لها حضور إجتماعات التجمع بصفة دورية، ومتابعة تطورات الأوضاع في منطقة وسط إفريقيا.

*Economic community of central African States (ECCAS).
Communaute Economique des Etats de l 'Afrique Centrale (CEEAC).*

خامساً: **مصر والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا**:

- تضم الجماعة فى عضويتها ست دول من منطقة الوسط الإفريقى المستهدف دخولها من خلال استراتيجية تنمية الصادرات المصرية لتغطية كافة أرجاء القارة الإفريقية.
- وقعت مصر إتفاق إطارى لإبرام منطقة تجارة حرة بين مصر وجماعة السيماك، كما تتمتع مصر بعلاقات تجارية ثنائية متنامية مع مختلف الدول الأعضاء فى تجمع السيماك.

(ISSN: 2537 - 0758)

سادساً: الشراكات الاستراتيجية الإفريقية:

- لا زالت مصر تقوم بدور ريادي في إطار تلك الشراكات وخاصة الفاعلة منها، والمشاركة بإيجابية وفاعلية في مختلف اجتماعات وقمم تلك الشراكات الاستراتيجية.
- تولى مصر الرئاسة المشتركة للشراكة الإستراتيجية بين الصين وإفريقيا لمدة ٦سنوات متصلة، كما كانت مصر رائدة للشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوربي، واستضافتها للقمة الأولي في عام ٢٠٠٠ ووضع أسس للتعاون المستقبلي بين الطرفين من خلال إعلان وخطة عمل القاهرة.
- استضافت مصر كل من المنتدى الوزارى الرابع للصين إفريقيا (شرم الشيخ ٦-٩ نوفمبر ٢٠٠٩)، والمؤتمر الوزارى العربى الأفريقى للوزراء المعنيين بالزراعة (فبراير ٢٠١٠)، والاجتماع الرابع عشر للجنة الـ٢٤ الوزارية للتعاون العربى الأفريقى (٤ مارس ٢٠١٠).

لقد نجحت تحركات مصر على مدى السنوات الماضية حيال قضايا القارة الإفريقية، وتكللت جهودها لتستعيد كامل دورها وعضويتها كاملة إلى أن تستضيف القمة الإفريقية المقبلة وتقود المشروعات التنموية، فمصر تسعى لإعلاء شأن انتمائها للقارة السمراء، والاعتزاز بالهوية الإفريقية والتركيز على قضايا القارة، وتحمل دورها كاملاً فى ٢٠١٩ أثناء رئاستها للإتحاد الإفريقى من أجل الأشقاء الأفارقة.

٣- دور وأهمية التكتلات القارية لمصر فى إفريقيا:

إنخراط مصر فى هذه التكتلات والتجمعات الإفريقية يساهم فى زيادة مشاركة ومساهمة مصر فى النفاذ إلى الأسواق الإفريقية والعمل على زيادة حركة التجارة المصرية مع تلك التجمعات بالإضافة إلى الإستفادة من المواد الخام والمواد والموارد الطبيعية والثروات المختلفة التى تحتاجها والدخول إلى تلك الدول بمزيد من الاستثمارات والأفراد مما يساهم فى تنشيط اقتصاد تلك الدول والاقتصاد المصري.

ويوضح جدول (٤) عدد من الشركات المصرية التى تعمل فى دول تجمع الكوميسا بإجمالي ٣.٩٩٣ مليار دولار تساهم شركة السويدى الكتريك بنحو ١.٨ مليار دولار وبنسبة ٤٥.١% من إجمالي تلك الاستثمارات، ثم شركة فارما أوفرسيز بنحو ١.٠٥ مليار دولار. وبنسبة ٢٦.٣%، وباقى الشركات الثمانية تساهم بنحو ١.١٤٣ مليار دولار بنسبة ٢٨.٦%.

جدول (٤)

أكبر عشر شركات تعمل فى دول تجمع الكوميسا حتى عام ٢٠١٨

الاسم	قيمة الاستثمار
شركة السويدى الكتريك	١.٨ مليار دولار موزعة على ٦ مشاريع
فارما اوفرسيز	١.٠٥ مليار دولار من خلال مشروعين
شركة أسك القابضة للأسمنت	٥٧٢ مليون دولار من خلال ٣ مشروعات
شركة الريادة لتصنيع مواد البناء	٣٨٤ مليون دولار
الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية	٦٢ مليون دولار
شركة وادى للصناعات الغذائية	٤٨ مليون دولار
شركة مصر للطيران	٣١ مليون دولار
البنك الأهلى المصرى	٢٢ مليون دولار
باك تك	٢١ مليون دولار
شركة أكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية	٣ مليون دولار

المصدر: تقرير من مصر إلى الكوميسا الذى اعدته الوكالة بالتعاون مع مؤسسة الفاينانشيال تايمز ديسمبر ٢٠١٨.

الإستثمار الزراعي المصري فى إفريقيا (تحقيق الأمن الغذائي)

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الزراعى المصرى فى إفريقيا أداة قوية لتعزيز التجارة، ويتمثل الإستثمار الزراعى فى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التى تتمتع بها هذه الدول فى مواجهة قضايا الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية والاستفادة من الروابط الثقافية والجوار الإفريقى والجغرافى والموارد الطبيعية المتوفرة بتلك الدول ولسد عجز الإنتاج المحلي المصرى فى بعض السلع الاستراتيجية الغذائية وأيضاً اللحوم والأبقار".

مما يحقق وفرة لتلك الدول بصادراتها إلى مصر وتحقق لمصر الاستقرار والتعاون مع تلك الدول والاستفادة من مزايا القرب والأسعار والسكان والمصالح المشتركة والتقارب الاقتصادى والاجتماعى والتطلعات الموحدة والأهداف المشتركة والجوار والعلاقات المتبادلة مع شعوب تلك الدول.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث، من خلال **النقاط التالية:**

- الفرص الإستثمارية لمصر في مجالى الزراعة والمياه بإفريقيا
- أهم المجالات الإستثمارية لمصر فى الزراعة في إفريقيا.

(ISSN: 2537 - 0758)

الفرص الإستثمارية لمصر في مجالى الزراعة والمياه بإفريقيا

١- الفرص الإستثمارية الزراعية لمصر في إفريقيا:

تتمثل أهم الفرص الإستثمارية الزراعية لمصر في إفريقيا، فيما يلى:

- تمتلك القارة أكبر احتياطي من المعادن مما يجعلها مقصداً للاستثمارات على مستوى العالم والاستثمار المصرى على وجه الخصوص.
- تتميز القارة بوفرة الأراضى الزراعية الصالحة للزراعة بالاضافة إلى انخفاض تكلفة رأس المال، وأيضاً تنوع المناخ بها وكثرة الأنهار، مما يساعد على قيام الزراعة وتنوعها.
- يعمل بالزراعة نحو ثلثي سكان القارة مما يساعد على امكانية الاستثمار فى الأراضى والسكان بتحديث أساليب الزراعة وطرق الرى والأدوات والمعدات الزراعية الحديثة وتطوير وتنمية السكان وتحسين مستواهم الاقتصادى والاجتماعى من خلال برامج تعد خصيصاً لكل دولة سواء على مستوى الموارد الزراعية وكيفية تحسينها وإعدادها وإدخالها فى عمليات الإنتاج أو على مستوى السكان وأداء السكان الفنى والإدارى والربط بين الموارد الزراعية والسكان وتحقيق التنمية والإسراع بها.
- إمتلاك القارة للموارد الطبيعية العديدة والمتنوعة في:

* مجالات الإنتاج الحيوانى حيث توافر المراعى والغابات.
* مجالات الإنتاح السمكى حيث وفرة الأنهار والبحيرات والمحيطات.

وبالتالي يتبين لنا تعدد وتنوع المجالات المتاحة مما يوفر ويسهل عمليات الإستثمار ويجددها ويحقق سرعة الانجاز فيها وهى تساهم فى تحفيذ المستثمرين فى المجالات المختلفة ومنها مجال الزراعة حيث المشكلة الإقتصادية المصرية خاصة فى الحاجة إلى المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح والذرة والأرز والبقول لسد وتغطية الفجوة الغذائية وحاجة السكان فى مصر للغذاء مما يساهم فى تقليل تلك الفجوة الغذائية والقضاء على التضخم في ارتفاع الأسعار والعمل على استقرارها وحسن تخطيط الإنتاج الزراعى المحلى واستقرار السوق وتوجيه القطاع الزراعى المصرى لإنتاج السلع التصديرية والسلع التى يتطلبها السوق العالمى وأيضاً تلبية حاجة الدول المستثمر بها سواء بإنتاج السلع الزراعية أو غيرها داخل هذه الدول أو من السوق المصرى والإنتاج المحلي وإعادة تصديرها لتلك الدول.

وحيث أن إفريقيا هى البعد الجنوبى لمصر ويجب تقوية الروابط بين مصر والأشقاء الأفارقة عن طريق المشاركة فى المشروعات بمختلف المجالات والعمل على تشجيع ذلك من خلال إلغاء الجمارك وتسهيل التعاون بين مصر وتلك الدول ووضع الخطط الإنتاجية والتصديرية لتوفير حاجة هذه الدول وبما يتماشي مع حاجة مصر أيضاً والتنسيق بين تلك الحاجات وبين تلك الدول.

وتتم الشراكة والإستثمار للقطاع الخاص عن طريق إستيراد المواد الخام الزراعية والقيام بإعادة تصنيعها وتصديرها لسد حاجة تلك الدول من المنتجات الغذائية والمنتجات الأخرى مما يعمل على زيادة فرصة تسويق المنتجات المصرية، كما يعزز التعاون والترابط بين مصر ودول إفريقيا من جانب وتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لتلك الدول من جانب آخر وهذا يساعد أيضاً على مواجهة قضايا الأمن الغذائي وسد الإحتياجات الغذائية الناجمة عن الزيادة الهائلة فى عدد السكان، كما يشجع على زيادة المساحة المنزرعة من الأراضى التى لم تستغل الإستغلال الأمثل والمهملة والتى ترتب على إهمالها الإعتماد على الخارج وحدوث مجاعات وانتشار المرض بالإضافة إلى المشاكل السياسية والإقتصادية وكثرة الديون.

ويوضح جدول (٥) مساحة الأرض المزروعة فى بعض دول إفريقيا والنسبة المئوية لها والأرض الصالحة للزراعة وإمكانية استغلال المساحات الصالحة غير المزروعة فى عام ٢٠٠٥م حيث تمثل مساحات الأراضى المزروعة نحو ٤٥%-٥٠% من المساحات الصالحة للزراعة فى تلك الدول مما يعنى حاجة تلك الدول إلى رأس المال وإلى المعدات والخبرات اللازمة لاستغلال تلك المساحات المهدرة والمتروكة لعدم استغلالها مما يضيف إلى هذه الدول قدرات إنتاجية جديدة وامكانيات وعناصر موردية إلى قطاع الزراعة الأفريقي تساعد في توفير السلع والإنتاج والغذاء للسكان في إفريقيا.

(ISSN: 2537 - 0758)

جدول (٥)

مساحة الأرض المزروعة والصالحة للزراعة فى بعض دول إفريقيا عام ٢٠٠٥

الدولة	الأرض (كم٢)	الأرض المزروعة %	الأرض الصالحة للزراعة كم٢	الأرض المزروعة %	مجموع مساحة الأرض كم٢
أوغندا	٦٠.٨٩١	٣٠.٤٩	٤٣٠٧٧	٢١.٥٧	١٩٩.٧١٠
زامبيا	٥٢.٠٧٣	٧.٠٣	٥١٠٧٧٧	٦.٩٩	٧٤٠.٧٢٤
كينيا	٥١.١١٩	٨.٩٨	٤٥.٥٩٧	٨.٠١	٥٦٩.٢٥٠
تنزانيا	٤٧.٧٥٧	٥.٣٩	٣٧.٤٧٩	٤.٢٣	٨٨٦.٠٣٧
موزمبيق	٤٤.٨٥٠	٥.٧٢	٤٢.٥٧٦	٥.٤٣	٧٨٤.٠٩٠
رواندا	١٣.٩٢٣	٥٥.٨١	١١.٦٦	٤٥.٥٦	٢٤.٩٤٨
بوروندى	١٢.٤٨٩	٤٨.٦٩	٩.١٢٤	٣٥.٥٧	٢٥.٦٥٠
ناميبيا	٨.٢٥٥	١.٠٠	٨.١٧٢	٠٠.٩٩	٨٢٥.٤١٨
سيراليون	٦.٤٤٦	٩.٠٠	٥.٦٩٤	٧.٩٥	٧١.٦٢٠
ارتيريا	٥.٨٣٥	٤.٨١	٥.٧٩٩	٤.٧٨	١٢١.٣٢٠
الكنغو	٥.٤٦٤	١.٦	٤.٩٥٢	١.٤٥	٣٤١.٥٠
غينيا بيساو	٤.٢٦٥	١٥.٢٣	٢.٣٢٧	٨.٣١	٢٨.٠٠٠
غينيا الاستوائية	٢.٣٠٠	٨.٢	١.٢٩٩	٤.٦٣	٢٨.٠٥١
موريتانيا	٢.١٦٤	٠٠.٢١	٢.٠٦١	٠٠.٢٠	١.٠٣٠.٤٠٠
مورشيوس	١.٠٥٥	٥١.٩٦	٩٩٥	٤٩.٠٢	٢.٠٣٠
جيبوتى	٩	٠٠.٠٤	٩	٠٠.٠٤	٢٢.٩٨٠
مالوى	٢٠.٥٦٦	٢١.٨٦	١٩.١٥٦	٢٠.٦٨	٩٤.٠٨٠

المصدر: ٢٤ ديسمبر على موقع واى باك شين CIA World Factbook land

٣ ديسمبر ٢٠١٧ على موقع واى باك شين CIA World Factbook-Area

٢- الفرص الإستثمارية لمصر فى المياه بإفريقيا:

تتمثل مصادر المياه الطبيعية فى القارة الإفريقية فى مياه الامطار والمياه الجوفية ومياه الأحواض والأنهار بالاضافة إلى الموارد المائية السطحية.

تمتلك إفريقيا نحو ١٧ نهرا كبيرا ونحو ١٦٠ بحيرة إلا أن نحو ١٤ دولة تفتقد إلى المصادر المائية الكافية والتى تزيد حاجتها للمياه لتعاظم عدد السكان بها، ووبالرغم من توفر المياه المتجددة فى القارة لكنها تتميز، بما يلي:

- التوزيع غير المتساوى للمياه المقدرة بنحو ٥٤٠٠ مليار م^{3} فى السنة يستخدم منها نحو ٤% فقط كمياه صالحه للشرب، وفى كل المناطق الإفريقية ما عدا وسط إفريقيا فان نصيب الفرد الإفريقى من الماء يبقى فى حدود (٤٠٠٨م^{3} عام ٢٠٠٨) وهى نسبة تقل عن المعدلات العالمية المتعارف عليها بل أن نحو ٨٠% من الأشخاص الذين يعانون من فقر الماء لا يستطيعون الوصول إلى مصادر المياه الصالحة للشرب الموجودة فى إفريقيا.

ومن أهم مشكلات المياه فى إفريقيا هو عدم الاستغلال الأمثل للمياه وللموارد المائية للقارة بالعدل حيث تتمثل فى الآتي:

- المستوى المتسارع للتحضر والكثافة السكانية فى إفريقيا حيث من المتوقع أن يقفز عدد سكان إفريقيا من نحو ١.١٥ مليار نسمة عام ٢٠١٥ إلى نحو ٢.٠٠ مليار نسمه عام ٢٠٥٠ وهذا النمو السكانى سوف يحدث فجوة مائية وخيمة بالنظر إلى المتاح من الثروة المائية والتى تهدر نتيجة عدم تخطيط واستغلال جيد وترشيد الإستخدام.
- التغيرات المناخية التى تمر بها القارة حيث لا يقتصر الوضع على ندرة المياه فحسب وانما يمكن فى التفاوت الحاصل فى القارة من ناحية نسب هطول الامطار فى كل مكان وزمان، حيث تقع إفريقيا فى المنطقة الجافة من الكرة الأرضية وتتفشى ظاهرتي الجفاف والفيضانات معاً، وحيث يعيش نحو ٤٠% من سكان القارة على أجزاء واسعة من الأراضى شبه القاحلة والأراضى الجافة والأراضى الرطبة فى ١٦ دولة إفريقية يتجاوز التصحر بها لـ٥٠% بالإضافة إلى نحو ٩ دول إفريقية يصعب حصولها على مياه الشرب.

أهم المجالات الإستثمارية لمصر فى الزراعة في إفريقيا

تعتبر التنمية الزراعية فى إفريقيا وسيلة هامة لدفع تلك الدول إلى التقدم ورفع مستواها الإقتصادى والإجتماعى إلا أن إفتقار هذه الدول إلى التقدم ورفع مستواها الاقتصادى والاجتماعى وكذا حاجاتها للمال تدفعها إلى بيع أراضيها واستئجارها لدول وحكومات أخرى من أجل المال بما يمثل إشكالاً متعدد الأوجه فيما يتعلق بصلاحية تلك الأراضى والاموال المدفوعة فيها ومسألة السيادة والأمن الغذائي.

(ISSN: 2537 - 0758)

وتبين أن معظم المعاملات المتعلقة بإستثمار الاراضى الزراعية فى عام ٢٠٠٩ والتى تمت فى أفريقيا غيرت ملكية نحو ٣٩.٧ مليون هكتار من الأراضى وهى تمثل ما يفوق المساحة المزروعة فى كل من بلجيكا والدنمارك وفرنسا والمانيا وهولندا وسويسرا مجتمعة، ايضا تبين أن أراضى السافانا الغينية وهى تمثل مساحة شاسعة من المراعى تمتد خلال ٢٥ بلد أفريقى بمساحة قدرها نحو ٦٠٠ مليون هكتار لذا فهى تعد أكبر مساحة من الاراضى لا تستغل فى العالم.

وتتمثل أهم المجالات الاستثمارية لمصر فى الزراعة في إفريقيا، في **المجالات التالية:**

١- تأجير الأراضى الزراعية:

حيث تأتى أثيوبيا على رأس الدول الإفريقية فى تأجير أراضيها أو بيعها تليها السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكاميرون، زامبيا، كينيا، تنزانيا، وموزمبيق.

وبلغ الإستئجار فى عشر دول نحو ١١٥ مليون فدان هى أثيوبيا، غانا، مدغشقر، مالي، السودان، كينيا، تنزانيا، مالاوى، زامبيا، والكونغو وتأتى الصين فى صدارة تلك الدول المستأجرة لهذه الاراضى حيث قفزت استثمارات الصين من ٣٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٨٤ مليون دولار عام ٢٠١٢، وقامت احدى الشركات الصينية الخاصة بالحصول على امتياز ٢٠ ألف هكتار من الاراضى الزراعية عام ٢٠١٤ مما أدى إلى ترحيل السكان إلى أماكن جديدة وإلى دول أخرى بعد بيع أراضيهم للمستثمرين الأجانب.

كما أن تأجير أثيوبيا لنحو ٦٠٠ ألف هكتار من الاراضى الزراعية إلى شركات هندية أدى ذلك إلى تهديدات وعمليات قمع وحالات اغتصاب وتدمير للبنية وتدهور الاوضاع الاقتصادية.

كما قامت تلك الدول بشحن الغذاء من الأرز والمنتجات الأخرى المنتجة من القارة الإفريقية إلى دولها وترك الدول الأفريقية تعانى الجوع والفقر وتنتظر المساعدات وغيرها نتيجة الظروف القاسية التي تمر بها تلك البلاد.

ولذلك فمن الهام أن تدخل مصر بأساليب الزراعة الحديثة والمشاركة فى تحقيق الاستقرار لتلك الدول الأفريقية وإنتاج الغذاء وانتشار الرفاهية وحسن الجوار والقضاء على الخوف والجوع الذى تعانى منه تلك الدول نتيجة عمليات الاستئجار والبيع لمواردها وما ينطوى على ذلك من تبعية وتهجير وسرقات وامراض مع الاستفادة المصرية التى تعود على شعبها نتيجة تلك الاستثماراتمن خلال المشاركة وتقسيم الإنتاج وحتى يشعر السكان بالامن وتوفير الاحتياجات الغذائية لهم.

٢- العلاقات التعاونية في مجال الزراعية بإفريقيا:

"قامت وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى المصرية بإنشاء عدد من المشروعات الزراعية منها توقيع العقد التنفيذى، لإنشاء مزرعة مشتركة مع أوغندا، وهى إحدى دول حوض النيل، على مساحة ٥٠٠ هكتار، والتى تساوى ١٢٣٥.٥٣ فداناً، فى إقليم كاتونجا، لأنشطة المحاصيل الحقلية والأعلاف والإنتاج الحيوانى، إلى جانب توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مزرعة مشتركة مع زامبيا، وهى إحدى دول جنوب شرق إفريقيا (الكوميسا)، على مساحة ١٥٠٠ هكتار، وهى ما تساوى ٣٧٠٦.٥٩ فداناً، فى مدينة كابوي، لأنشطة إنتاج التقاوى والمحاصيل الحقلية، وإنتاج الخضر من خلال الصوب الزراعية.

وإنشاء مزرعة فى تنزانيا فى منطقة مورجورا على مساحة ٢٥٠٠ هكتار، وهى ما تساوى ٦١٧٧.٦٥ فداناً، وكذلك زراعة القمح، على مساحات كبيرة بمواقع تنزانية أخرى وفقاً للتكليفات الصادرة فى هذا الشأن، كما تضمن النشاط، تفعيل نشاط المزرعة المشتركة مع دولة إريتريا، إلى جانب تنظيم دورة تدريبية للمتدربين الأفارقة، من ٨ دول أفريقية، وهى (زامبيا، تنزانيا، زنزبار، مالي، النيجر، توجو، الكونغو الديمقراطية، أوغندا)، فى مجال فحص واعتماد التقاوى، إضافة إلى شراء وشحن تقاوى هجن، وأصناف محاصيل حقلية، (ذرة شامية وفول صويا وعباد الشمس) إلى مزرعة البنك الأهلى بالسودان بغرض تقييمها تمهيداً للبدء فى مشروع إنتاج التقاوى بالسودان، وكذلك شراء وشحن تقاوى وهجن أصناف محاصيل حقلية للمزارع المصرية المشتركة مع كل من توجو ومالي والكونغو الديمقراطية والنيجر، بغرض تقييمها بمزارع دول غرب إفريقيا، وفتح أسواق أمام الاصناف والهجن المصرية، وأيضا شراء وشحن تقاوى أصناف وهجن محاصيل حقلية وبستانية، إلى المزرعة المصرية المشتركة مع زامبيا للبدء فى نشاط وإنتاج التقاوى وأيضا العمل على إنتاج الخضر تحت ظروف الصوب المصرية بزامبيا، وشراء وشحن تقاوى أصناف وهجن محاصيل حقلية وبستانية، مثل (الذرة الشامية وفول الصويا وعباد الشمس والبرسيم والشعير والقمح) إلى المزرعة المصرية المشتركة مع أوغندا، لتقييمها والبدء فى نشاط إنتاج الاعلاف الخضراء والسيلاج.

وكذلك إنشاء وحدة إنتاج الأعلاف غير التقليدية، اللازمة لنشاط الإنتاج الحيوانى بأوغندا والعمل على استكمال شراء وتحديث الميكنة الزراعية، فى كل من المزارع المشتركة مع مالي والكونغو وتوجو والنيجر وزامبيا، وتطوير أنشطة إنتاج المحاصيل الحقلية وبالنسبة لشبكات الرى بالتنقيط والعمل عل شراء وتصدير ثلاث صوب زراعية

(ISSN: 2537 - 0758)

مصرية الإنتاج، وكذلك شبكات الرى بالتنقيط، من مصر إلى المزرعة المشتركة مع زنزبار، للبدء فى إنتاج محاصيل الخضر، تحت ظروف الصوب الزراعية، والتسويق للفنادق، إلى جانب الإشتراك فى المعرض الزراعى الدولى الأول، بدولة النيجر، من خلال جناح وزارة الزراعة، الممثل بالمزرعة المصرية المشتركة مع دولة النيجر، وعرض جميع أصناف الذرة الشامية والأرز المصرية المنزرعة بالمزرعة، وأيضاً الاشتراك فى المعرض الزراعى الدولى بلوساكا– زامبيا، من خلال المزرعة المصرية المشتركة مع زامبيا، وعرض منتجات المزرعة المشتركة، وأصناف وهجن المحاصيل الحقلية والبستانية المختلفة، وكذلك الاشتراك فى المعرض الزراعى الدولي بزنزبار، وعرض منتجات المزرعة، من هجن وأصناف محاصيل الحقل والخضر، وكذلك شتلات الفاكهة وشبكات الرى والآلات الزراعية المصرية، والعمل على التنسيق لإنشاء مزارع مشتركة جديدة، مع كل من السنغال وزيمبابوى ومالي والجزائر وزامبيا، بالإضافة إلى معاينة المواقع المقترحة، لإنشاء مزرعة لاستزراع أسماك البلطى، بالمياه العذبة بالجزائر والعمل على إمكانية زراعة القمح بتنزانيا.

وتلك المشروعات تساهم فى تحقيق الأمن الغذائي للإقتصاد المصرى وتوفير النقد الأجنبي الذى يتم وفق للواردات الغذائية من تلك السلع مما يساهم فى تحسين الميزان التجارى المصرى والميزان الزراعى والغذائي بصفة خاصة، وأيضاً تشغيل العمالة وتحقيق الخبرة لتلك الدول، مما يساهم فى تحقيق الأمن والغذاء لتلك الدول التى يتم إجراء المشروعات بهاوتوفير الغذاء والسلع اللازمة لها بدلا من تجريف موارد تلك الدول والمساهمة في عملية التنمية.

٣– أهم المشروعات بين مصر ودول القارة:

تمثلت أبرز المشروعات التى تنفذها وزارة الرى فى إنشاء ٥ سدود وحفر ٧٥ بئر جوفى، وميكنة ٢ بئر جوفى لتوفير مياه الشرب النقية بأوغندا، وأيضاً حفر ١٨٠ بئر جوفى فى كينيا، و٦٠ بئر جوفى فى تنزانيا، و١٠ آبار جوفية بإقليم دارفور، أيضاً تنفيذ ٦ محطات مياه شرب جوفية لتوفير مياه نقية لمواطنى مدينة جوبا بجنوب السودان، وتدريب ٤٣٧ متدرب إفريقى من خلال أكثر من ٣٥ دورة فى مجال الإدارة على المستوى الحقلي وتصميم وصيانة السدود وغيرها.

وكذلك تقوم مصر بإنشاء مركز للتنبؤ بالأمطار والتغيرات المناخية فى إطار التعاون الثنائي بين مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتعظيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وأيضاً تقوم بتنفيذ مشروع لمقاومة الحشائش المائية بالبحيرات العظمى فى

أوغندا منذ ١٩٩٩، أيضاً تم توقيع مذكرة تفاهم لمشروع إنشاء سدود حصاد مياه الأمطار بجنوب السودان وإعداد دراسات الجدوى لإنشاء سد "واو" بالإضافة إلى الإنتهاء من المرحلة الأولى من مشروع درء مخاطر الفيضان بمقاطعة كسيسي بغرب أوغندا وجارى التحضير للمرحلة الثانية، ويهدف المشروع إلى حماية المقاطعة من أخطار الفيضان، وحماية الممتلكات والمواطنين من التشريد.

وقامت وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، بالعمل على إنشاء ٢٢ مزرعة نموذجية بحلول ٢٠٢٠، فى إطار دعم التوجه المصرى إلى إفريقيا والتى أنشئ منها حتى الآن ثمانى مزارع، وقد افتتحت القاهرة، منتصف سبتمبر ٢٠١٨ مزرعة نموذجية على مساحة ٢٥٠٠ فدان بمدينة كوبالى فى دولة زامبيا، وتم افتتاح مزرعة نموذجية فى زامبيبا على مساحة ستة آلاف فدان، ومازال العمل جارياً لتنفيذ عدد من المزارع النموذجية للإنتاج الحيوانى فى دول مالي وكينيا وإريتريا.

ودشنت الدول الثلاث (مصر والسودان وأثيوبيا) صندوقاً إستثمارياً موحداً فى إتفاق بين قادة الدول الثلاث، مطلع فبراير ٢٠١٨، ويستهدف الصندوق تفعيل بنود التعاون التجارى والتنموى للبنية التحتية للدول الثلاث، وبخاصة فى مجال الصحة والتربية والتعليم والخبرات الفنية والهندسية التى تمتلكها القاهرة فى مجال الأمن والمياه والصحة.

وتقوم مصر بالعمل على تنمية قدرات وتأهيل ١٠ ألاف شاب مصري وإفريقي على تطوير الألعاب والتطبيقات الرقمية بإستخدام أحدث التقنيات، وتحفيز تأسيس ١٠٠ شركة ناشئة مصرية وإفريقية فى هذا المجال.

وتساهم مصر بفاعلية فى قمة الإصلاح المؤسسى والمالي للاتحاد الأفريقى فى نوفمبر ٢٠١٨، وقمة الكوميسا العشرين خلال يومى ١٨و١٩ يوليو ٢٠١٨م فى لوساكا، وقمة منتدى التعاون الصين- إفريقيا خلال يومى ٣ و٤ سبتمبر ٢٠١٨ فى بكين، والإجتماع الوزاري لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية فى إفريقيا "التيكاد" يومى ٦ و٧ أكتوبر ٢٠١٨، بالإضافة إلى إستضافة كل من المؤتمر السابع لوزراء التجارة الأفارقة بالقاهرة خلال يومى ١٢ و١٣ ديسمبر ٢٠١٨، والمعرض الأول للتجارة البينية الإفريقية خلال الفترة من ١١-١٧ ديسمبر ٢٠١٨، ومن جانب آخر، نظمت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، العديد من الدورات، وقدمت بعض المساعدات والمنح.

حيث نظمت الوكالة فى الفترة من ٢٠١٨/١/١ عدد (٥٤) دورة تدريبية، كما نظمت عدد (٦) دورات بالتعاون مع وكالة اليابان للتعاون الدولى (JICA) فى مجالات إدارة

(ISSN: 2537 - 0758)

الأعمال، الصحة والزراعة والتنمية والاستزراع السمكى شارك بها (٩٢) متدرباً، وتم تنفيذ (٣) دورات تدريبية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة
Japan International Cooperation Agency

- **النتائج**:

تبين صحة الفرض البحثي، **القائل:**

تؤدي زيادة الاستثمارات المصرية في إفريقيا إلي تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي لمصر":

حيث تبين **الأتي:**

١- قيام مصر باتخاذ مجموعة من الخطوات لتعضيض التنمية مع إفريقيا من **خلال الأتي:**

- عمل مشروعات البنية الأساسية وإتمام الكثير منها.
- توفير المناخ الملائم والجاذب للاستثمارات من خلال التشريعات والقوانين والحوافز.
- إنشاء منطقة حرة للتجارة الثلاثية بين تجمعات الكوميسا وشرق إفريقيا والجنوب الافريقى (عدد ٢٦ دولة) وهى أكبر كتلة اقتصادية بالقارة، حيث تمثل نحو ٥٦% من عدد السكان، ٥٠% من الناتج المحلى للقارة. وهى تساهم فى توفير فرص الاستثمار الأجنبى والاقليمى من خلال الاستفادة من تخفيف القيود الجمركية بين الدول الأعضاء (المعاملة بالمثل).
- إطلاق العديد من المشاريع الاستثمارية الضخمة ذات الأهداف التنموية لجذب الاستثمارات الأجنبية فى العديد من المجالات.
- توفير بيئة الأعمال الملائمة والاجراءات التحضيرية والاصلاحية مثل إقرار قانون الاستثمار الموحد، الاصلاح الضريبى، وعقد العديد من المؤتمرات الخاصة بالاستثمار.

- **التوصيات:**

١- لابد من زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك لأن إفريقيا تمتلك العديد من المقومات لذلك، ومنها: توافر نحو ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة، وتوافر مياه الأمطار والأنهار.

٢- لابد من زيادة الاستثمار في قطاع الصناعة لأنها قاطرة التنمية، حتي يتم استغلال الموارد الخام المتنوعة في القارة، وذلك من أجل توفير فرص عمل، وزيادة القيمة المضافة.

٣- لابد من الدخول في تكتلات إفريقية، وذلك لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الإفريقية بعضها البعض.
٤- تشجيع التجارة البينية، وذلك بإزالة كافة القيود الجمركية أمام المنتجات الإفريقية، وذلك لصعوبة دخول أسواق الدول المتقدمة، بسبب القيود المفروضة علي منتجات الدول النامية، وكذلك لانخفاض مستوي جودة منتجاتها.
٥- لابد من زيادة مستوي الاستقرار السياسي والأمني، لأنه يمثل أهم العقبات أمام الاستثمارات في القارة الإفريقية، وذلك بوضع آليات لفض المنازعات بين الدول الإفريقية بعضها البعض.
٦-ضرورة رفع الكوادر البشرية، وذلك من خلال زيادة الإهتمام بالتعليم والصحة، وذلك لتوفير الكفاءات اللازمة للاستغلال الموارد المتاحة.

المراجع

أولاً المراجع العربية

١- احمد السيد، سبل تشجيع الاستثمار العربى فى أفريقيا، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، عام ٢٠١٨.
٢- اسلام محمد محمد البنا، أثر التكتلات الاقتصادية الإفريقية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق على الكوميسا، رسالة ماجستير، (معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ٢٠٠٥)، ص ٥٦-٥٧.
٣- إمتلاك الأراضى الزراعية فى زمن الندرة: السيطرة على المستقبل www.alarab.com
٤- اميمة سعودى، القارة الافريقية.. مستقبل العالم، الهيئة العامة للإستعلامات، ١٣ فبراير ٢٠١٩.
٥- أمينة فوزى، أفضل دول الاستثمار، عام ٢٠١٨، بحث تحديث يناير ٢٠١٩.
٦- تقرير: الزراعة تعلن إنجازات مشروع المزارع المصرية- الإفريقية المشتركة، موقع الأهرام ٢٠١٩/٧/٨.
٧- جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي "موسوعة التكامل الاقتصادى العربي الإفريقيي" عن الموقع الالكتروني: www.enaraf.com
٨- رئيس المجلس الإقتصادى الإفريقي، حشد جميع الوزارات المصرية لدعم التنمية فى إفريقيا، موقع الأهرام،١٠-٢-٢٠٢٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

٩- سالي محمد فريد، الاستثمارات المصرية في إفريقيا، موقع الأهرام، ٨-٢-٢٠٢٠.
١٠- عبد الفتاح حجاب، دراسة قطاعات الاستثمار داخل القارة السمراء، على هامش منتدى أفريقيا، تقرير، ٢٠١٨.
١١- عز النوبى، تقرير عن الإستثمار فى إفريقيا لتحقيق الأمن الغذائى، موقع اليوم السابع، ١٥ نوفمبر ٢٠١٧.
١٢- فاطمة محمد بشير فوفانا، معالم القطاع الزراعى فى سيراليون وأهم مشاكله ووسائل التغلب عليها، رسالة ماجستير، (معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٥).
١٣- فاطمة محمد بشير فوفونا، معالم القطاع الزراعي فى سيراليون وأهم مشاكله ووسائل التغلب عليها، رسالة ماجستير، (معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٥)، ص ص ٣١- ٣٢.
١٤- ليستر براون "تقرير" الاستيلاء على الأرض جزء من صراع القوى العالمية على الأمن الغذائي، ٢٠١٦.
١٥- ماهر المغربي المدير التنفيذى للمزارع المصرية فى أفريقيا- تقرير مقدم لوزير الزراعة واستصلاح الأراضى، منشور بجريدة صوت الأمة ٨ يوليو ٢٠٢٠.
١٦- محمد أبو النور، تقرير: المزارع المصرية الإفريقية المشتركة: سفيراً فوق العادة لمنتجات المحروسة، صوت الأمه، ٢٠٢١/١٢/٢.
١٧- محمد السيد بيومي- بعض معوقات الاستثمار والتنمية في إفريقيا وأهم الموارد والفرص المتاحة- بحث تحت النشر- مجلة كلية الحقوق جامعة بنها ٢٠٢١
١٨- المصدر: ٢٤ ديسمبر على موقع واى باك شين CIA World Factbook land
١٩- المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة البينية مع التجمعات الدولية، ٢٠١٨.
٢٠- المصدر: تقرير من مصر إلى الكوميسا الذى اعدته الوكالة بالتعاون مع مؤسسة الفاينانشيال تايمز ديسمبر ٢٠١٨.
٢١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٤)، خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك فى المنطقة العربية، ٢٠٠٤، الجزء الأول، الباب الرابع.
٢٢- ٣ ديسمبر ٢٠١٧ على موقع واى باك شين CIA World Factbook-Area
٢٣- موقع الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٦/٢٤.

٢٤-نرمين سليمان، الاستثمار الزراعى المصرى فى أفريقيا وسبل تحقيق الأمن الغذائي، ٢٠٠٨.
٢٥-وليد جاب الله، استثمار وأموال، ترحيب اقتصادي بتأسيس كيان جديد للاستثمار الزراعي فى أفريقيا، ٢٠١٨.
٢٦-يحيي عبد القادر عبد الله، القوة الناعمة فى علاقات مصر بالقارة الإفريقية دراسة خاصة بامكانيات تفعيل علاقات مصر بمنطقة حوض النيل، رسالة دكتوراه، (معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، ٢٠١٥)، ص ١٠٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A-Books:

1. A Lewis, **"The Theory of Economic Growth"**, London.
2. Guisinger, S.E., & Associates, **"Investment Incentives and Performance Requirements"**, N.Y, 2002.
3. NtwalaHwilima, " **FDI in Africa"**, Africa Labor Research Network, Labor Resource and Research Institute, 2003.
4. Porter M. 2003 b**., Competitivenessand Economic Development of Gulf and Middle Eastern Countries, Middle East Petrotech 2003**. Harvard Business School.

B-Periodicals:

1. CAPMAS, Statistical year Book–trade, different Issues..
2. Garibald, P:N Mora and R sahay ,"what Moves capital to Transition Economies", **IMF staff papers , Vol.48, 2001**, special Issue International Monetary Found.

C-Reports, Researches, papers& Notes:

1. Africainvestor Intra-Africian Investment, Nov-Dec 2012.
2. EY Africa, Africa's diversified FDI sources provide resitience, Available at: https://www.howwemadaitinafrica.com/africas-diversified-fdi-sources-provideresillience/58596/.
3. FDI Intellegence, **The Africa Investment Report 2016: Foreign Investment Broaden its Base,** (London: Financial Times Ltd, 2016).

(ISSN: 2537 - 0758)

4. Sheila Page and Dirk Willem teVelde, "**Foreign Direct Investment by African Countries"** Papers prepared for In Went/UNCTAD meeting on FDI in Africa, AddisAbaba, 22-24 November.2004.
5. TomaszMichaowski, "Foreign direct investment in Sub-Saharan Africa and its effects on economic growth of the region", **Working Papers No. 31**, (University of Gdaifisk, Instute of International Business, 2012).
6. UNCTAD**FDI online Database, World Investment Roport**2016, Jan. 2017.

D- Sits Internet:

1. CIA World Factbook-Area
2. CIA World Factbook-land
3. http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2011l6l18
4. http://www.fao.org/cfs/cfs-home/ar/
5. https://ar.wikipedia.org/wiki/
6. https://tradecaptain.com/ar/news/commodities/14195-2017.
7. ShareFacebookTwitterWhatsAppTelegramLinkedIn
8. Studies.aljazeera.net/ar/reports/2016
9. www **Enaraf.com**
10. www.aljazeera.news
11. www.crescent.ae
12. www.greenbookstudies.com
13. www.iraqep.org
14. www.moqatel.com
15. www.multka.net
16. www.planete-energies.com